يعبّر عن حقيقة تطوّر قدرة المجتمع الاسرائيلي على الانتاج.

كما ان الاتجاه نحو معالجة الامر من زاوية مالية شبه بحتة، انطلاقاً من ترشيح «المعونة المالية الاميركية» الى تحقيق اللقاء والتفاعل التلقائي بين عوامل الانتاج، بالغ هو الآخر في وزن الدور المرشّح لهذه المعونة. ففي ظنه، كما في الاواني المستطرقة، يتمّ انسياب عوامل الانتاج من العالي الى الواطىء، باتجاه تدبير الاستثمارات المطلوبة بغية استهداف النمو المطلوب. وهي، في جوهرها، ثقة بلا أساس في آليات السوق، وتحديد خاطىء للعامل الحاسم في تحقيق ذلك النمو(١٢).

ويجدر، في هذا الصدد، ان نثير الغبار عن قضية محسومة، وان نتفحّص ما هو حجم هذه «المعونة المالية»، وما هو ثقلها الفعلي في الاداء الاقتصادي الاسرائيلي، وعمّا اذا كانت مسؤولة، في جانب منها، إنْ لجهة التخفيف من وطأة الأزمة التي تنتاب بعض مفاصل هذا الاداء، أو لجهة مسؤوليتها غير المباشرة عن تحقيق النمو؟ ومن دون الخوض في التفاصيل، فان الولايات المتحدة الاميركية كانت بدأت، منذ منتصف السبعينات، في تنظيم صفقة مبيعات عسكرية لاسرائيل، تمّت تغطية تكاليفها من طريق قروض سنوية منتظمة. الّا ان تراكم الديون المستحقة على اسرائيل، التي بلغت حوالى عشرة مليارات دولار، أو حوالى ٤٥ في المئة من اجمالي المديونية الخارجية الاسرائيلية، اسهم في ادراك واشنطن حقيقة ان هذه الديون سوف تؤدي، في حال تفاقمها، الى اضعاف الدولة الحليفة لها. ومنذ ذلك الحين، باتت المعونة المالية الاميركية، البالغة ثلاثة مليارات دولار، تمنح، سنوياً، في صورتين: حوالى ١,٨ مليار دولار منحة عسكرية، من دون مقابل، وحوالى ١,٢ مليار دولار «معونة اقتصادية» مساوية، تقريباً، لمدفوعات خدمة الديون التي يتوجّب على اسرائيل تسديدها للولايات المتحدة الاميركية. من هنا، يمكن القول ان هذه «المعونة الاقتصادية»، ليست معونة، وليست اقتصادية؛ فاذا ما توقفت لسبب ما، فسوف تتوقف، تلقائياً، مدفوعات خدمة الديون.

ماذا يستنتج من ذلك كله؟ لا شك في ان «المعونة المالية الاميركية» كانت، في فترات سابقة، مسؤولة عن «تزييت» بعض مفاصل الاداء الاقتصادي الاسرائيلي؛ ولكن لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، اعتبارها عاملاً حاسماً يحول دون «غرق» الاقتصاد الاسرائيلي، حيث انها لا تمثل، اليوم، سوى نسبة خمسة في المئة تقريباً من الميزانية العامة للدولة. وعليه، لا صحة للرأي القائل ان الاقتصاد الاسرائيلي يرتبط، بصورة لا فكاك منها، «بالمعونة المالية الاميركية»، وانه، من دونها، سوف ينهار؛ ولربما كان عكس ذلك هو الصحيح(١٣).

وفوق ذلك كله، انّ ما يزعج، حقاً، ان عدداً ممّن تناولوا ارتباط الاقتصاد الاسرائيلي بالسوق العالمية، قد أهمل البحث في مدى وجود بناء انتاجي وطاقة ذاتية اسرائيلية، قبل التحدث عن هذا الارتباط، ومن دون ان يكلّف نفسه عناء النظر الى حقيقة الاسباب المؤدية الى سلامة التفاعلات مع هذه السوق، ومن دون النظر الى امكانية ديمومتها واستمرار الظروف التي أدّت الى تزايد تفاعلاتها. وربما كان هذا الامر امتداداً سقيماً لهيمنة مفهوم «التبعية» في أكثر صياغاته فجاجة.

لا تفسّر هذه المعطيات، على صحتها، كل شيء، وربما انها لا تشير، بصورة كاملة، الى ما حصل داخل الكيان الاسرائيلي، منذ انشائه وحتى يومنا هذا. لقد حصلت تحوّلات كبرى على غير صعيد، احدها الذي سيتمّ التركيز عليه في هذه الدراسة، ويمكن ايجازه بما يلي: بينما تعود الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي الى الجهود التي تحاول الحفاظ على مستوى عالٍ من المعيشة مصطنع، عرف الاقتصاد الاسرائيلي معدّلات نمو حقيقية، خصوصاً لجهة بناء قاعدة صناعية وطيدة،